السيوطي في كتابه

عقود الزبرجد على مسند أحمد

د . سلمان القضاة

دائرة اللغة العربية جامعة اليرموك - الأردن

المؤلف : جلال الدين السيوطي (٨٤٩ - ٩١١ هـ) .

عبد الرحمن بن الكمال أبي بكر بن محمد بن سابق الدين بن الفخر عثمان بن ناظر الدين محمد بن سيف الدين ، خضر بن نجم الدين أبي الصلاح أيوب بن ناصر الدين محمد بن الشيخ همام الدين الهمام الخضيري الأسيوطي .

والسيوطي لم يكلفنا مشقة البحث عن سيرته العلمية وحياته ومؤلفاته ، ولم يترك هذه الأمور مجالا للاجتهاد والاستنتاج[1] لأنه كتب لنفسه ترجمة ذاتية سجلها في اثنين من كتبه ، الأول : التحدث بنعمة الله ، وفيه ترجمة مطولة استوعبت كل جوانب حياته وسيرته العلمية ، وكتاب حسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة[2] ، وفيه ترجمة مختصرة . ولما كانت حياة السيوطي وسيرته العلمية ليست من أهداف البحث ، فإنني أكتفي بالإحالة على كتابيه السابقين ، وأمضي قدما في عرض كتابه المسمى : عقود

(١) تحقيق اليزابيث ماري سارتين - جامعة كمبردج ، ونشر المطبعة العربية الحديثة بالقاهرة عام ١٩٧٢ م .

(٢) تحقيق محمد أبي الفضل ابراهيم ، القاهرة ١٩٦٧ م .

الـزبـرجـد على مسند أحمد ، وهو ثالث وآخر ثلاثة كتب في موضوع إعراب الحديث النبوي ، إذ سبقه في هذا المجال : أبو البقاء العكبري (ت ٦١٦ هـ) في كتابه إعراب الحـديث النبـوي [٣] ، وابن مالـك (ت . ٦٧٢ هـ) في كتـابـه : شواهـد التـوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح [٤] .

(٣) حققه عب الإله نبهان ونشره مجمع اللغة العربية بدمشق عام ١٩٧٧ م .

(٤) حققه محمد فؤاد عبد الباقي ، وطبعته دار الكتب العلمية بلبنان .

كتاب : «عقود الزبرجد على مسند الإمام أحمد»

اسم الكتاب ونسبته :

ذكر السيوطي كتاب «عقود الزبرجد» ضمن قائمة مؤلفاته التي عدَّدها في ذيل ترجمته الذاتية في كتابه «حسن المحاضرة في أخبار مصر والقاهرة» [1] ، وذُكِر في فهرس مؤلفات السيوطي المحفوظ في دار الكتب المصرية [2] ، كما جاء ذكره في كتب التاريخ والتراجم التي تحدثت عن السيوطي ومؤلفاته ، فضلا عن أنّ جميع نسخه المخطوطه التي اطّلعت عليها يتصدرها اسم الكتاب منسوباً إلى السيوطي ،[3] وفوق هذا كله فالكتاب نفسه يؤكد لنا نسبته إلى السيوطي ، بدءا من مقدمته [4] وانتهاء بالمواضع التي يحيل فيها المؤلف على كتبه الأخرى [5] .

وقد أطلق السيوطي على كتابه هذا اسمين :

الأول : « عقود الزبرجد على مسند أحمد » لأنّه أراد أَنْ يخصّصه لإعراب أحاديث مسند أحمد التي يُشْكِل إعرابها ، ولكنه ـ انطلاقا من عادته في الجمع والاستيعاب لكل ما سبقه ـ أدخل فيه عشرات الأحاديث من غير هذا المسند ، فأباح للقارىء أن يطلق عليه اسما آخر هو : « عقود الزبرجد في إعراب الحديث » . وقد أشار إلى ذلك في مقدمة الكتاب فقال [6] : « فإنْ شئت فَسَمِّهِ عقود الزبرجد على مسند أحمد » وإنْ شئت فقل : « عقود الزبرجد في إعراب الحديث » ، ولا تتقيّد » .

---

١) حسن المحاضرة في أخبار مصر والقاهرة : ٣٣٩ وما بعدها .

٢) مخطوط بدار الكتب المصرية رقم «٣٢» مجاميع .

٣) انظر مخطوطة رقم ٩٢ حديث بدار الكتب ، ومخطوطة رقم ٨٥٧ حديث طلعت بدار الكتب أيضا ، ومخطوطة رقم ٣٢٢ حديث بمعهد المخطوطات بالميكروفيلم .

٤) انظر مقدمة النسخة رقم (ت ١٩٦٩٦) في دار الكتب المصرية .

٥) انظر النسخة السابقة : ١ / ٢٢٠ ، ٢٨٨ ، ٣٧٦ ، ٢ / ٣٥٦ ، ٣٥٩ .

٦) انظر مقدمة النسخة رقم ٣٢٢ حديث بمعهد المخطوطات العربية .

الغاية من تأليفه :

لو تتبعنا مؤلفات السيوطي ، ونظرنا في آثاره العلمية ، لوجدنا جهوده قد ارتبطت ارتباطا وثيقا بالعلوم التي نشأت في ظلال القرآن الكريم ، ووجهت لخدمة كل ما يتصل بالدين .

ولعل كتاب « عقود الزبرجد » واحد من أصدق الأمثلة التي تؤيِّد ما ذهبت إليه ، فاسم الكتاب يوحي للوهلة الأولى أنه من كتب الحديث ، وقد سلكه السيوطي نفسه في عداد مؤلفاته في الحديث عندما سردها في « حسن المحاضرة » وتبعه في ذلك كل من ذكر هذا الكتاب ، حتى أنّ النّسخ المخطوطة منه تذكر تحت رمز « حديث » ، مع أنّ الكتاب في النحو ، بل في أخص خصوصيات النحو وهو « الإعراب » .

والكتاب أيضا مرتّب على طريقة مسانيد الصحابة ، وهو في ذلك يحاكي كتب المسانيد التي جمعت الأحاديث ورتّبتها حسب مرويات الصحابة .

وفوق هذا وذاك ، فالكتاب ـ وإنْ كان موضوعه « الإعراب » فإنّ هذا الإعراب قد وُجِّه لخدمة الحديث الذي يُفصِّل مُجْمَل القرآن ويعدّ المصدر الثاني للتشريع بعده .

لقد تركت علوم الحديث بصماتها الواضحة على اسم هذا الكتاب ومنهجه ، وموضوعه ، والغاية من تأليفه .

على أنّ هناك أهدافاً أخرى توخّاها السيوطي من تأليفه لهذا الكتاب ، وأفصح عنها في مقدمته فقال : [1] « أَكْثَرَ العلماءُ قديمًا وحديثاً من التصنيف في إعراب القرآن الكريم ولم يتعرّضوا في إعراب الحديث سوى إمامين : أحدهما الإمام أبو البقاء العكبري فإنّه لـمّا ألّف إعراب القرآن المشهور أردفه بتأليف لطيف في إعراب الحديث أورد فيه أحاديث كثيرة من مسند أحمد وأعربها إلّا أن اختصاره ونزرةَ ما أورده فيه من النزر القليل لايروي الغليل ، ولا يشفي العليل ، والثاني الإمام جمال الدين بن مالك فإنّه ألف في ذلك تأليفاً خاصاً بصحيح البخاري يسمى التوضيح لمشكلات الجامع الصحيح ، وقد استخرت الله تعالى في تأليف كتاب في إعراب الحديث مستوعب جامع وغيث على رياض كتب المسانيد والجوامع هامع ، شامل للفوائد البدائع شاف ، كافل بالنقول والنصوص

---

١) مقدمة النسخة ٣٢٢ حديث بمعهد المخطوطات العربية .

كاف ، أنظم فيه كل فريدة ، وأُسفر فيه النقاب عن كل خريدة ، وأجعله على مسند أحمد مع ما أضمّه إليه من الأحاديث المزيدة . . »

نستفيد من النص السابق أن السيوطي أراد أن يجمع جهود السابقين في ميدان إعراب الحديث ، ويتدارك ما فاتهم ، ويزيد عليهم ما تقتضي الحاجة زيادته ، لأنه لاحظ نقصاً في مكتبة إعراب الحديث ، على حين كانت مكتبة إعراب القرآن تغصّ بالمصنّفات القديمة والحديثة ، فأراد أن يتدارك هذا النقص ، ومن هنا قلنا إنّ جهوده في مجال النحو واللغة كانت مرتبطة بالدّين .

ولكن ، لماذا جعل السيوطي مسند الإمام أحمد محورا لكتابه دون غيره من كتب الصحيح التي تفوقه شهرة وصحة ؟

لقد أجاب السّيوطي عن هذا السؤال فذكر لنا سببين :

الأول : أنّه وضع على كتب الحديث المشهورة تعليقات ولم يبق إلاّ مسند أحمد ، لأنّ كِبَر حجمه وعدم تداوله بين الطلبة كتداول كتب الحديث الأخرى مَنَعَه من ذلك [1] ، فأراد أن يكون هذا التصنيف عِوَضاً له عن التعليقة .

والثاني : أنه وجد أنّ مسند أحمد جامع لغالب الحديث المُتَكَلَّم على إعرابه قال [2] : « فلما شرح الله صدري لتصنيف هذا الكتاب عَوَّقْتُهُ بمسند أحمد عِوَضاً مِمّا كنت أرومه عليه من التعليقة لِكَوْنه جامعاً لغالب الحديث المُتَكَلَّم على إعرابه » .

نُسَخُه المخطوطة :

كتاب « عقود الزبرجد » لم يُطْبع بعد ، وقد عثرت على عدة نسخ منه ما تزال مخطوطة في دار الكتب المصرية وغيرها من المكتبات وهي :

النسخة الأولى : ورمزت لها بالرمز « أ » .

وهي موجودة في دآر الكتب المصرية تحت رقم **٩٢** حديث ، وهي أقدم نسخ

---

١) ذكر في مقدمة المخطوطة رقم **٣٢٢** حديث بمعهد المخطوطات العربية أنه وضع تعليقة على كل من الموطأ ومسند الشافعي ومسند أبي حنيفة والكتب الستة ولم يبق إلاّ مسند أحمد لِكِبَر حجمه وعدم تداوله بين الطلبة كتداول الكتب السابقة .

٢) مقدمة المخطوطة السابقة .

الكتاب فقد كُتبت سنة ٨٨٠ هـ في حياة المؤلف ، وتقع في « ١٦٥ » لوحة كبيرة جداً ، وكلّ لوحة تضم صفحتين .

وهي مكتوبة بخط صغير جداً ، تَصْعُب قراءته لصغر حروفه ورداءة نوعه ، وبها آثار أَرَضَةٍ في عدّة مواضع ، وآثار رطوبة ولكنها لم تُتْلفْها ، وعلى الصفحة الأولى اسم الكتاب ومؤلفه ، وقيْد تَمَلُّك باسم « الحاج ابراهيم باشا » كما سُجِّل بعد قيد التملك عدد لوحات الكتاب ، وهي « ١٦٤ » إذْ لم تدخل الورقة التي كتب عليها عنوان الكتاب واسم صاحبه ضمن العدد ، ولم يذكر عليها اسم الكاتب ، بل اكتفى بالقول : « كتبه أصغر الناس جُرْما وأكبرهم جُرْما غفر الله له ولوالده ، يوم العرض عليه » .

النسخة الثانية : ورمزت لها بالرمز « ب » .

وهي موجودة في دار الكتب المصرية أيضا ، تحت رقم « **٢٤١٢٥** » وهي مصورة عن النسخة « أ » ومكبرة أيضاً ، ولعلها أسهل استعمالاً من النسخة الأصلية بسبب تكبير حروفها .

النسخة الثالثة : ورمزت لها بالرمز « جـ » :

وهي موجودة في دار الكتب المصرية أيضاً تحت رقم (ب ١٩٦٩٦) ، وهي مكتوبة بخط اليد من النسخة « أ » بإشراف دار الكتب ، وهي مقسمة إلى ثلاثة أجزاء كبيرة ، على ورق مصقول من القَطْع المتوسط ، في الصفحة « ٢١ » سطراً تقريباً ، وفي السطر عشر كلمات في المتوسط ، ويقع الجزء الأول في « ٤٥٨ » صفحة ، وهو مكتوب بخط « عبد الوهاب محمد ندنبه » وخطه عادي ، فيه أخطاء كثيرة ، ويشتمل هذا الجزء على « ٦١ » لوحة من المخطوطة « أ » أي أنه ينتهي في الثلث الأول من المخطوطة « أ » المذكورة .

والجزء الثاني يقع في ٤٠٠ صفحة ، بخط « حسن زيدان طلبة » من موظفي دار الكتب سابقاً ، وخطه نسخي جيد ويصل فيه الى نهاية اللوحة رقم « ١١٩ » من النسخة « أ » وانتهى من كتابته يوم الجمعة ٢٢ من ذي الحجة سنة ١٣٥٥ هـ الموافق ٥ مارس سنة ١٩٣٧ م .

ويقع الجزء الثالث في ٢٩٦ صفحة ، وهو بخط « حسن زيدان طلبة » أيضاً وبالمواصفات نفسها ، وينتهي بنهاية المخطوطة « أ » وفرغ كاتبه منه يوم الثلاثاء ٩ صفر سنة ١٣٥٦ هـ الموافق ٢٠ أبريل سنة ١٩٣٧ م .

ويؤخذ على هذه النسخة ما يلي :

١) كثرة الأخطاء ، وقد وقفْت عليها أثناء قراءتي لها ومقارنتها مع النسخ الأخرى ، وتَعُود هذه الأخطاء إلى رداءة خط النسخة الأصلية ، أو إلى التّلف الناتج عن آثار أرضة ، أو إلى عدم معرفة الناسخين بالنحو والشعر وأسماء النحاة وكتبهم .

٢) أن هذه النسخة مقسمة إلى ثلاثة أجزاء تقسيما اعتباطيا لا يقوم على أي أساس ، مع أن النسخة الأصلية التي نُقِلَتْ عنها غير مقسّمة إلى أجزاء .

٣) أغفل الناسخان ذكر أرقام صفحات المخطوطة الأصلية على هوامش المخطوطة المصنوعة ، مِمّا صَعّب أمر المقارنة بين النسختين .

النسخة الرابعة : ورمزت لها بالرمز « د » .

وهي موجودة في مكتبة أيا صوفيا تحت رقم « ٨٧٦ » ومنها نسخة بالميكروفيلم في معهد إحياء المخطوطات العربية تحت رقم « ٣٢٢ » حديث ، وتقع في٣٦٥ ورقة كل ورقة تتضمن صفحتين ، مقاس الصفحة ١ , ٢٠ × ٤ , ١٣ سم .

وهي نسخة نفيسة كُتِبت من خط المؤلف ، وعلى الصفحة الأولى اسم الكتاب واسم مؤلفه ، وقيود تملك باسم محمد بن زين الدين الشامي ، ومحمد بن عبده زين الدين ، وعليها ما يُثبت أنها وقف من السلطان محمود خان . وعلى الصفحة الأخيرة ما يُفيد أنها كُتبت بخط الكاتب بالقسمة العربية بمصر المحمية ، وكان الفراغ منها في غُرّة المحرم الحرام سنة ١٠٣٧ هـ .

وعلى هامش الصفحة الأخيرة أيضا ، ملاحظة بسطور مائلة ، بخط الكاتب نفسه تقول « هذا آخر ما وُجِد في النسخة التي نُقِلت من خط المؤلف رحمه الله ، ولم يوجد غير ذلك . والله أعلم » .

والنسخة مقسمة إلى جزأين ، وبعد مقارنتها بالنسخة « أ » وجدت أن النسخة « أ » أتمّ لأنها تحتوي على كثير من الأحاديث التي لم تذكر في النسخة « د » .

النسخة الخامسة : ورمزت لها بالرمز « هـ » .

وهي موجودة في دار الكتب المصرية أيضا تحت رقم « ٨٥٧ حديث طلعت » ، وتقع في « ٧٥ » ورقة ، تتضمن كل ورقة صفحتين ، وكل صفحة « ٣٧ » سطرا ، وهي مكتوبة بخط نسخي جميل جدًّا ، ورؤوس الأحاديث ملونة بالحمرة ، وهي مقسمة إلى جزأين في مجلد واحد ، بخط « عبد الملك بن عبد الوهاب البزازي المكي » الذي انتهى من كتابتها في ٥ جمادى الثانية سنة ١٢٨٨ هـ .

وهذه النسخة على جمال خطّها ووضوحها تنقص كثيراً عن النسخ الأخرى ، ويبدو أنّ كاتبها كان يُسقِط كثيراً من الأحاديث الـمُعْرَبة التي يعتقد أنّها لا ترقى إلى درجة الأحاديث التي تستدعي إشْكالاتها بحثاً واستقصاءً » .

ولقد تبيّن لي أن النسخة « أ » أتم النسخ وأقدمها ، فهي مكتوبة في حياة المؤلف سنة ٨٨٠ هـ ، أي قبل وفاة السيوطي بحوالي واحد وثلاثين عاماً ، وتبيّن لي أيضاً أنّ النسخة التي أعدّتها دار الكتب عن هذه النسخة هي أسهل النسخ وأوضحها ، فقمت بتصويرها كلها . ويبلغ عدد صفحاتها « ١١٥٤ » صفحة ، واعتمدت عليها في بحثي ، وكنت أرجع إلى النسخ الأخرى عند الحاجة .

محتوياته :

ذكر السيوطي في مقدمة كتابه أنه لاحظ نقصاً واضحاً في مكتبة إعراب الحديث النبوي ، على حين كانت مكتبة إعراب القرآن تغصّ بالمصنفات القديمة والحديثة فأراد أن يكمل هذا النقص ، بتأليف كتاب في إعراب الحديث « مُسْتَوْعِبٍ » جامع وغيث على رياض كتب المسانيد والجوامع هامع »[1] .

ونظر السيوطي فوجد أنه لم يسبقه في هذا الفن غير اثنين هما : العكبري في كتابه « إعراب الحديث النبوي » ، وابن مالك في كتابه « شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح » ، والأول شديد الاختصار ، يعالج الأحاديث الـمُشْكِلَة في جامع المسانيد لابن الجوزي ، والثاني مخصّص لصحيح البخاري ، ووجد السيوطي أن معظم الأحاديث الـمُتَكَلَّم على إعرابها موجودة في مسند الإمام أحمد ، فضلاً عن أحاديث أخرى في غير المسند .

١) عقود الزبرجد ، مخطوطة بدار الكتب رقم ٩٢ حديث : المقدمة .

كل هذه الأسباب جعلت السيوطي يصنف كتابه « عقود الزبرجد » بحيث يجمع فيه جهود السابقين واللاحقين ، فأدخل كتاب العكبري في كتابه كاملاً ، وأدخل فيه معظم كتاب ابن مالك ، ونظر في كتب شرح الحديث وغَريبه ، فأخذ منها كلّ ما يتعلق بموضوع كتابه ، والذي يقرأ الكتاب يعجب لكثرة المصادر التي أخذ عنها .

لقد ذكرتُ سابقاً أنّ السيوطي أباح للقارىء أنْ يُطلِق على كتابه واحداً من اسمين « عقود الزبرجد على مسند أحمد » أو « عقود الزبرجد في إعراب الحديث » ، ولكنني عندما فحصت مادة الكتاب وجدت أنّ الاسم الثاني أكثر دلالة على الكتاب ، لأن الكتاب في الحقيقة يحتوي على مئات الأحاديث من غير مسند أحمد ، وإنْ كانت معظم أحاديثه التي بُحِثَتْ من مسند أحمد ، ولا يمكن اعتماد الاسم الأول إلّا على سبيل التّغْليب ، ولولا أنّ السيوطي شَعَر بالحرج لأنّه وضع تعليقةً على كل واحد من كتب الحديث المشهورة إلّا مسند أحمد ، لَمَا خَصّه بالذِّكْر في عنوان كتابه ، وهو يُصَرِّح بذلك في مقدمة الكتاب فيقول [1] : « وقد عوّقته بمسند أحمد عِوَضاً مِمَّا كنت أرُومه عليه من التعليقة » .

وَيُعَدُّ الكتاب موسوعة في إعراب الحديث النبوي فهو يشتمل على جهود الذين سبقوا السيوطي في هذا المجال بشكل كامل ومنسق ، سواء أكانت هذه الجهود في كتب مستقلة ككتابي العكبري وابن مالك ، أم آراء متفرقة في بطون كتب النحو في المشرق والمغرب ، أم آراء وتوجيهات في كتب شرح الحديث وغريبة ، بل إنّه كثيراً ما يلجأ إلى كتب الفقه والأصول ليستعين بها في توجيه الآراء النحوية .

ومن أبرز ما يضمّه الكتاب تلك الرسائل المتخصّصة في مسألة أو قضية بعينها ، وقد تَطُول هذه الرسائل فتبلغ عشرات من الصفحات ، وقد تقصر فلا تتعدى بضع صفحات وقد ضم الكتاب بين دفّتيه أربع عشرة رسالة ، منها خمس للسيوطي ، وتسع لغيره من العلماء ، ومن هذه الرسائل : رسالة ابن لب الغرناطي في مسألة الباء ودخولها على مفعول بدّل وأبدل [2] . ورسالة ابن جنى في إعراب حديث « ذَكَاة الجَنِين ذَكَاة

---

١) انظر مقدمة النسخ ٣٢٢ حديث بمعهد المخطوطات .

٢) عقود الزبرجد مخطوطة بدار الكتب رقم ب ١٩٦٩٦ : ١٠٧/١ .

أُمِّه »[1] . ورسالة ابن هشام في إعراب حديث الغُسل[2] ، ورسالة ابن السيد البطليوسي في حديث « فِيمَا سَقَتِ السَّماءُ والعيونُ والبعلُ العُشْر »[3] ، ورسالة للسيوطي اسمها « كراسة الأذن في توجيه لا ها الله إذَنْ »[4] ، ورسالة للشيخ تقي الدين السُّبكي في « لَوْ » ودخول « أَلْ » عليها[5] .

مصـــــادره :

ظاهرة الجمع والاستيعاب التي كانت سائدة في عصر المؤلف ، عصر الجمع والاستيعاب والموسوعات ، تظهر واضحة جلية في هذا الكتاب ، فقد جمع فيه مؤلفه كل جهود السابقين في مجال إعراب الأحاديث المُشْكِلَة ، فذكر أراءهم وتعليقاتهم وتوجيهاتهم بنَصِّها ، وأورد رسائلهم التي تعالج القضايا المهمة بحذافيرها بل إنّه أدخل في كتابه كتباً كاملة لم يغادر منها صغيرة ولا كبيرة إلاّ ضمَّنها كتابه .

ولم يقصر اعتماده على كتب إعراب الحديث ، بل تعداها إلى جمع آراء النحاة المبسوطة في كتبهم الكثيرة ، بصريين وكوفيين وبغداديين وأندلسيين ومصريين ، قدماء ومحدثين ، ثم مال إلى كتب اللغة وغريب الحديث ، فاستخرج منها الآراء النحوية المتناثرة في ثناياها ، ثم عاج على كتب شرح الحديث الكثيرة الضخمة فاستخلص منها التوجيهات النحوية للأحاديث المُشْكِلَة ، وانثنى بعد ذلك كلّه إلى كتب الفقه والأصول فأخذ منها ما يساعده على ترجيح رأي نحوي على آخر ، أو ما يعِينه على توجيه إشْكال نحوي بما يتفق مع المقصد الشرعي والفقهي للحديث .

وقد أظهر السيوطي براعة فائقة في استقصاء الآراء التي تدور حول كل قضية من قضايا إعراب الأحاديث ، وكشف عن قدرة فائقة في تنسيق تلك الآراء ، وأحسن عرضها والربط بينها ، بحيث يحسّ القارىء أنه لم يترك زيادة لمستزيد .

ولم ينس السيوطي أَنْ يُطِلّ علينا بين الفينة والفينة بشخصيته النحوية الذكية من

---

١) المرجع السابق : ١/١٨٧ .

٢) عقود الزبرجد مخطوطة بدار الكتب رقم ب ١٩٦٩٦ : ١/١٩٣ .

٣) المصدر السابق : ٢/١٩ .

٤) المصدر السابق : ٢/٣٢٢ .

٥) المصدر السابق : ٢/٣٩٤ .

بين القضايا الكبيرة ، فيرجّح رأياً على رأي ، أو ينصب رأياً خاصاً به يطاول أراء كبار النحاة والمُحدِّثين .

ويكفي للتدليل على غزارة مادة الكتاب وكثرة مصادره أن نذكر أنّ كِتابَي العكبري وابن مالك في إعراب الحديث اللّذيْن أدخلهما السيوطي في ثنايا كتابه كاملين ، قد ذابا في خِضَمّ كتابه الضخم .

والسيوطي يعزو كل الآراء التي أخذها عن العلماء إلى أصحابها ، ولكنه لم ينهج طريقة ثابتة في ذكر مصادره ، فهو أحياناً يذكر اسم العالم مختصراً ، أو اسم الشهرة دون ذكر اسم كتابه الذي أخذ عنه ، وأحيانا يذكر اسم الكتاب دون ذكر اسم صاحبه مكتفيا بشهرة ذلك الكتاب في زمنه ، وأحيانا يقول : « قال صاحب كذا » ويذكر اسم الكتاب الذي اشتُهر صاحبه به ، وأحيانا يذكر العالم وكتابه ، وأحيانا يذكر اسم العالم كاملا ، كما أنه لا يغفل ذكر الألقاب العلمية التي وصل أصحابها إلى مرتبتها فيذكر قبل أسمائهم قائلا ، قال الشيخ . . . . أو قال القاضي . . . . أو قال الأستاذ . . . . أو قال شيخ الاسلام . . . . وما إلى ذلك من ألقاب علمية كانت شائعة في ذلك الزمان كلقب « الحافظ » و « النحوي » . . الخ ، وقد أخذ عن عدد كبير من العلماء بلغ مائة واثنين وسبعين عالما .

منهج السيوطي في « عقود الزبرجد » :

بدأ السيوطي كتابه بمقدمة لطيفة ضمَّنها عدة أمور مهمة ، تُلقِي الضوء على الأسباب الداعية إلى تأليف الكتاب ، وتُعرِّف بالكتب التي سبقته في بابه ، وتُبيِّن قيمة الكتاب وتثني عليه ثناء عاطرا ، وتتعرض لمواقف النحاة من الاستشهاد بالحديث ، وتقدم منهج الكتاب بصورة تنير الطريق أمام القارىء ، بل إنّه لم ينس أن يذكر لنا فلسفته في اختيار اسم الكتاب ، أو اسْمَي الكتاب كما ذكرنا سابقا .

وقد تناولت - فيما سبق من هذا الفصل - كل الأمور التي وردت في مقدمة الكتاب ، ولم يبق إلاَّ أنْ أبسط القول في منهجه .

لقد ذكر السيوطي أنّه جعل كتابه على مسند أحمد مع ما يضمّه إليه من الأحاديث المزيدة ، وأنه رتَّبه على حروف المعجم في مسانيد الصحابة ، وَرَمَزَ على كلّ حديث رمز من أخرجه من أصحاب الكتب المشتهرة .

ثم ذكر في نهاية مقدمة الكتاب تحت عنوان « فصل » ، أنه أورد كلام أبي البقاء معزوّاً إليه ، ليُعرف قدر مازاده عليه ، وأنه تتبع ما ذكره أئمة النحو في كتبهم المبسوطة من الأعاريب للأحاديث وأوردها بنصِّها معزوة إلى قائليها ، لأن بركة العلم في عزو الأقوال إلى قائليها ، ولأن ذلك من أداء الأمانة وتجنُّب الخيانة ، ومن أكبر أسباب الانتفاع بالتصانيف ، « لا كالسارق الذي خرج في هذه الأيام فأغار على عدة كتب من تصانيفي وهي : المعجزات الكبرى ، والخصائص الصغرى ، ومسالك الحنفاء ، وكتاب الطيلسان ، وغير ذلك ، وضمَّ إليها أشياء من كتب العصريين ، ونسب ذلك لنفسه ، من غير تنبيه على هذه الكتب التي استمدَّ منها »[1]

لقد وفَّى المؤلف بكل ما جاء في مقدمة كتابه ، فهو عند بحثه للمسائل النحوية والإعرابية يُبرز الأقوال التي جاءت فيها ، والردود عليها بأسماء أصحابها ، مما يدل على سعة اطّلاعه وحرصه على تقليب المسألة من كلّ ناحية ، واستيفاء كل ما دار حولها ، وهو يعرض هذه الأقوال وتلك الردود بمهارة فائقة ، فيقول : قال شيخنا كذا ، وقال

---

١) انظر مقدمة عقود الزبرجد نسخة معهد المخطوطات رقم ٣٢٢ حديث .

فلان في كتابه كذا ، وقال ثالث كذا ، وقال رابع كذا . . . وأحيانا يقول : قلت كذا . . . ويذكر تعليقه على الآراء السابقة أو ترجيحه لأحدها على غيره .

أما الظواهر العامة التي تُميِّز هذا الكتاب فهي :

الظاهرة الأولى : الأمانة العلمية الدقيقة :

تتمثل الأمانة العلمية عند المؤلف في عَزْو الآراء إلى أصحابها ، مهما كانت هذه الآراء ، وكائنا من كان أصحابها ، وللسيوطي فلسفة خاصة في هذا الأمر : فهو يرى أن بركة العلم في عزو الأقوال إلى قائليها ، وأن هذا العمل من أداء الأمانة وتجنب الخيانة وهو مطلب ديني ، ثم إنه من أكبر أسباب الانتفاع بالتصنيف .

ولهذا نجد المؤلف في كتابه يحرص حرصا شديدا على عزو الآراء إلى أصحابها ، وهو يصرّح بهذا في مقدمة الكتاب كما ذكرنا ، ويطبقه في كل صفحة من صفحاته ، ففي حديث أُبيّ بن كعب رضي الله عنه « فَفِضْتُ عَرَقاً وكَأَنَّمَا أَنْظُرُ إلى اللَّهِ فَرَقاً [1] » ذكر السيوطي أن « عَرَقاً » و « فَرَقاً » منصوبان على التمييز ، ثم أورد رأي ابن مالك في شرح التسهيل معزوّاً إليه ، ثم قول الزمخشري في المفصل مَعْزوّاً إليه ، ثم قول ابن يعيش في شرح المفصل معزوّاً ، ثم قول القاضي عياض معزوّاً ، ثم قول الهروي معزوّاً ، ثم قول أبي حيان في البحر معزوّاً ، ثم قول أبي البقاء معزوّاً ، ثم قول التُّورِبِشْتي في شرح المصابيح معزوّاً ، ثم قول الطِّيبي في شرح المشكاة معزوّاً ، ثم قول المظهري معزوّاً إليه أيضا .

والسيوطي يحافظ على هذا المنهج الدقيق في عزو الآراء والأقوال إلى أصحابها ، حتى تلك الرسائل التي خصصها لبحث مسألة بعينها ، ومثال ذلك رسالة « رفع السِّنَةِ في نَصْبِ الزِّنَةِ » التي خصَّصها لإعراب حديث « سُبحانَ اللهِ عَدَدَ خلْقِهِ وسبْحانَ اللهِ رِضَى نَفْسِهِ ، وسبحان اللهِ زِنَةَ عَرْشه ، وسبحان اللهِ مِدَادَ كَلِمَاتِه » : فقد ذكر السيوطي أنه سُئِلَ قديمًا عن إعراب كلمة « زِنَةَ » فأجاب بأنه نصب على الظَّرف « فاستغربه جاهلون ، وخَلَطُوا فيما ليس لهم به علم ، فألَّفت في ذلك تأليفاً سمَّيته « رفْعَ السِّنَةِ في نَصْبِ الزِّنَةِ » [2] ، وفي هذه الرسالة يذكر السيوطي أنّ التقدير في الحديث السابق : قَدَرَ

---

١) عقود الزبرجد نسخة دار الكتب رقم (١٩٦٩٦ ب) : ص ٤ ـ ص ٨ .

٢) المصدر السابق ١/٣٧٦ ـ ٣٨٩ .

زِنَةِ عَرْشِهِ ، فلمّا حذف الظّرف « قَدَرَ » قَامَ المضافُ إليه مقَامَهُ في إعرابه [1] .

ثم ذكر آراء العلماء في إعراب كلمة (زِنَة) : فذكر أنّ المظهري في شرح المصابيح أعربها مصدراً [2] ، وأن الأشرفي في شرحه قد سبق المظهري إلى ذلك ، وأورد قوله [3] ، ثم ردَّ رأييهما وبيَّن فساده ، ثم ذكر رأي الخطّابي في معالم السنن وابن الأثير في النهاية ، ثم أورد قول الشيخ أكمل الدين في شرح المشارق ، وأنّه أعرب « عَدَد » مصدراً ، و « رِضَى » ظرفاً ، و « زِنَةَ » حالاً ، ثم استشهد بقول الخطيب التبريزي والمرزوقي في شرح الحماسة على مجيء « قَدَرَ » منصوباً على الظّرفية ، وَبِقَوْلِ ابن يسعون في شواهد الإيضاح ، وَبِقَوْلِ الطّيبي في شرح المِشْكَاةِ وَبِقَوْلِ ابن مالك في التّسهيل بأن ما يدلّ على « مِقْدَارٍ » يصلح للظرفية القياسية ، وَبِقَوْلِ ابن هشام في توضيحه ، بأن المصدر ينوب عن الظرف إذا كان مُعَيِّناً لمقدار ، وَبِقَوْلِ أبي حيّان في شرح التسهيل منقولاً عن الصّفّار في شرح كتاب سيبويه .

ثم ذكر أنّ نَصْبَ « زِنَةٍ » بخصوصها على الظرفية منصوص عليه من سيبويه وأئمة النّحو [4] ، وذكر رأي ابن مالك في شرح التسهيل ، ورأي أبي حيّان في شرح التسهيل منقولا عن سيبويه ، ثم رأيه في الارتشاف منقولا عن سيبويه أيضا ، ثم استشهد بقول التُّوربِشْتي في شرح المصابيح بأنّ معنى « زِنَة عرشه » ما يوازنه في التقدير [5] ، وهذا الشرح يؤيد وجهة نظر السيوطي ، وهو هنا يستعين بشرّاح الحديث على تأييد ما ذهب إليه .

ثم ذكر السيوطي أنهم خَرَّجُوا على الظَّرفية ما هو أبلغ من ذلك [6] ، أي من كلمة « قَدَرَ » ، وهو كلمة « عِقَالاً » في قول ابن العدّاء الكلبي :

سَعَى عِقَالاً فَلَمْ يَتْرُكْ لَنَا سَبَداً
فكيفَ لَوْ قَدْ سَعَى عَمْرٌو عِقَالَيْنْ [7]

---

١) عقود الزبرجد نسخة دار الكتب رقم (١٩٦٩٦ ب) ١/٣٧٧ .
٢) المصدر السابق ١/٣٧٧ .
٣) المصدر السابق ١/٣٧٧
٤) المصدر السابق ١/٣٨٢ .
٥) المصدر السابق ١/٣٨٣
٦) المصدر السابق ١/٣٨٣ .
٧) انظر شرح المفصل لابن يعيش ٤/١٥٤ ، حيث قال إنّ : « عقالا وعقالين » منصوبان على الظرف ، والسَّبَدُ : الشّعر والوَبَر ، انظر النهاية لابن الأثير : مادة « عقل » : ٣/١٨١ .

وذكر قول ابن الأثير في النّهاية [1] : « نَصَب عقالاً على الظَّرف ، أَرَادَ مُدَّةَ عِقَالٍ ، والعقال : صَدَقَة عام » .

ثم أورد قول ابن يعيش في شرح المفصل [2] : « من المنصوب على الظّرف قولهم : سِيرَ عَلَيْهِ تَرْوِيحَتَيْنِ ، وانْشَطَرَ بِهِ نَحْرَ جَزُورَيْنِ ، والمراد مدّة ذلك » أي مُدَّة ترويحتين ، ومُدَّة نحرِ جَزُورين .

ثم ذكر قول أبي البقاء [3] في حديث « لِيُصَلِّ أَحَدُكُمْ نَشَاطَهُ » أنّ « نَشَاطَهُ » منصوب على الظّرف ، أي مدة نشاطه . وأورد قول الأشرفي في شرح المصابيح الذي أجاز أن يكون « نَشَاطَهُ » بمعنى الوقت ، وأن يُرادَ به الصّلاة التي نَشط لها .

ثم ناقش السيوطيُّ أقوال طائفة من العلماء [4] رَأَوْا أنَّ إعراب كلمة « زِنَة » وأخواتها في الحديث ، صفةٌ لمصدر مَذْكُور أو مُقَدَّر ، وفَنَّد هذا الرأي ، ولم يُجِزْ إعرابها « حالاً » . ثم ذكر وجوهاً أخرى جائزة ولكنَّها لاتَرْقَى إلى مستوى الوجه الذي رآه وهو نصب كلمة « زِنَة » وأخواتها على الظّرفية .

لقد استعرضت المسألة السابقة بسرعة لأنّ هَدَفي كان إلْقاء الضوء على التزام السّيوطي بعزو الآراء إلى أصحابها بدقّة كاملة ، ودون كَلَل أو ملل ، وهو لا يرى في ذلك غضاضة ، ولعلّ في ذلك أبلغ ردّ على من اتهمه بالسرقة والسطو على كتب الآخرين .

الظاهرة الثانية ـ اعتزاز المؤلف بكتابه وآرائه :

السيوطي شديد الاعتزاز بكتابه هذا وبمؤلفاته الأخرى ، وقد أبرز أهمية هذا الكتاب وأثْنَى عليه كثيراً ، قال في مقدمته [5] : « وقد استخرت الله تعالى في تأليف

---

١) عقود الزبرجد : ١/٣٨٤ ، وانظر النهاية لابن الأثير : ٣/١٨١ .
٢) عقود الزبرجد : ١/٣٨٤ .
٣) المصدر السابق .
٤) المصدر السابق .
٥) عقود الزبرجد على مسند أحمد ، نسخة دار الكتب رقم (١٩٦٩٦ ب) ص ٢ ، ونسخة معهد المخطوطات رقم (٣٢٢ حديث) : المقدمة .

كتاب في إعراب الحديث مستوعبٍ جَامع ، وغَيْث على رِيَاض كتب المسانيد والجوامع هَامع ، شاملٍ للفوائد البدائع شافٍ ، كافلٍ بالنُّقول والنُّصوص كافٍ ، أنظم فيه كل فريدة ، وأُسْفِر فيه النِّقاب عَنْ كُلِّ خريدة . . »

ويتجلَّى اعتزازه بكتابه وبشخصيته العلمية في أنّه أخذ على الكتب التي سبقته في هذا الباب اختصارها ونزرة ما فيها كما هو الحال في كتابْ العكبري « إعراب الحديث النبوي » أو تخصّصها في إعراب أحاديث كتاب واحد من كتب الحديث ، كما هو الحال مع كتاب ابن مالك « شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح » للبخاري ، وبيّن السّيوطي أنّه سيتدارك هذا النّقص بكتابه هذا .

وإذا دخلنا في الكتاب ، وفحصنا المسائل التي أبدى رأيه فيها ، رأينا مدى اعتزازه بآرائه وإصراره عليها ، حتى لو خالفه كلّ العلماء فيما ذهب إليه ، ومن أمثلة ذلك ما رأيناه من إصراره على إعراب كلمة « زِنَة » ـ قبل قليل ـ ظَرْفاً برغم ورود آراء كثيرة تخالفه في رأيه [1] .

ومن ذلك توجيهه لحديث « . . . لَاهَا الله إِذَنْ . . . » حيث يرى أَئمة اللغة قديمًا وحديثاً كما قال السيوطي [2] أنّه تصحيف من الرواة وأن صوابه «لَاهَا الله ذَا » ، ومع ذلك فإنّ السيوطي يُورد أحاديث كثيرة لرواة آخرين ، وردت فيها هذه الصّيغة ، ويقرر أنّ « إِذَنْ » هنا حرفُ جواب ، لأن صيغة « لَاهَا الله » لِلْقَسَم .

الظاهرة الثالثة ـ الاستيعاب والاستقصاء :

عُرِفَ عصر السيوطي بأنه عصر الموسوعات العلمية ، أو عصر الجَمْع والاستيعاب ، ومؤلفات السيوطي تُمثل ذلك الاتجاه الذي ساد في عصره أصدق تمثيل ، وكتابه « عقود الزبرجد » واحد من كتبه التي تتجلى فيها ظاهرة الجمع والاستيعاب بأوضح صورها ، ويمكن تتبع هذه الظاهرة في كتابه هذا في اتّجاهين متضافرين :

---

١) انظر تفصيل المسألة في عقود الزبرجد نسخة دار الكتب رقم (١٩٦٩٦ ب) ١/٣٧٦ ـ ٣٨٩ .

٢) انظر المصدر السابق : ٢/٣٢٢ ـ ٣٣٥ .

الاتّجاه الأول :

حرص المؤلف على استيعـاب جميع الكتب والرسائل التي سبقته في باب إعراب الحديث ، وإدخالها في كتابه .

والاتّجاه الثاني :

حرصه على استقصاء جميع الآراء التي سبقته والأقوال التي تتعلق بالمسألة الواحدة من مسائل إعراب الحديث ، سواء أكان أصحاب هذه الأقوال نحاة أم لغويين أم من شراح الحديث أم من الفقهاء أم من غيرهم .

ففي مجال الاتجاه الأول نظر السيوطي فوجد أنه لم يسبقه في هذا الباب غير اثنين هما : العُكْبَري في كتابه « إعراب الحديث النبوي » ، وابن مالك في كتابه « شواهد التـوضـح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح » ، فأورد كتاب العكبري كاملاً في كتابه ، وصرح بذلك في المقدمة فقال [1] « قد أوردت جميع كلام أبي البقاء معزوا إليه ليُعْرف قدْر ما زدته عليه » ، وأورد كتاب ابن مالك جلّه إنْ لم يكن كلّه ، وأعني بذلك أنه أورد جميع آرائه ، ولكنه كان يتصرّف فيها أحيانا بالاختصار أو التجزئة ، أما أقوال العكبري فيوردها بنصها .

ثم نظر السيوطي فوجـد أن هنـاك مجموعة من الرسائل التي تخصصت لإعراب حديث بعينه ، أو ظاهرة نحوية وقعت في عدد من الأحاديث ، فأورد جميع هذه الرسائل في كتابه ، سواء أكانت هذه الرسائل له أم لغيره من العلماء ، وهذه الرسائل هي :

١ ـ رسالة أبي سعيد فرج بن قاسم بن لبّ الغرناطي [2] في مسألة الباء ومحل دخولها من مفعول « بَدَّلَ » أو « أَبْدَلَ » ، وقد أورد السيوطي هذه الرسالة عند تناوله للحديث الشريف (. . . قَدْ بَدَّلَكَ اللّهُ بِهِ مَقْعَداً فِي الجَنَّةِ) .

٢ ـ رسالة « ابن جِنّي » [3] في إعراب حديث « ذَكَاةُ الجَنِينِ ذَكَاةُ أُمِّهِ » .

---

١) انظر مقدمة نسخة معهد المخطوطات رقم (٣٢٢ حديث) : تحت عنوان : « فصل » .

٢) انظر نسخة دار الكتب رقم (١٩٦٩٦ ب) : ١٠٧/١ .

٣) انظر عقود الزبرجد ، نسخة دار الكتب رقم (١٩٦٩٦ ب) : ١٨٧/١ .

٣ ـ رسالة « ابن هشام »[١] في إعراب « حديث الغُسْل » .

٤ ـ رسالة « السيوطي »[٢] في إعراب حديث « مَنْ كَانَ يُؤْمِنُ باللهِ واليومِ الآخِرِ فعليهِ الجُمُعَةُ يومَ الجُمُعَةِ إلاَّ مريضٌ أو امرأةٌ . . » .

٥ ـ رسالة « السيوطي »[٣] في مسألة « وَلاَ يَعِزُّ مَنْ عَادَيْتَ » التي وردت في حديث القُنُوت ، ولم يُورد السيوطي رسالته كلّها هنا ، ولكنه ذكر أنها مودعةٌ في كتابه « الفَتَاوَى » .

٦ ـ رسالة « السيوطي »[٤] المسماة « رَفْع السِّنَة في نَصْب الزِّنَة » وهي خاصّة بإعراب حديث « سُبحان الله عَدَدَ خَلْقِهِ ، وسُبْحَانَ الله رِضَى نَفْسِهِ ، وسُبْحان الله زِنَةَ عَرْشِهِ ، وسُبْحَانَ الله مِدَادَ كَلِمَاتِهِ » .

٧ ـ رسالة « ابن هشام »[٥] في إعراب حديث « كَأَنَّكَ بالدُّنْيا لَمْ تَكُنْ وَبالآخِرَةِ لَمْ تَزَلْ » .

٨ ـ رسالة « محمد بن السّيّد البطليوسي »[٦] في حديث « فِيمَا سَقَتِ السَّمَاءُ والعيونُ والبَعْل العُشْر » .

٩ ـ رسالة الشّيخ « تَقِيّ الدين السُّبْكي »[٧] المسمّاة : « الوحْدَة في مَعْنَى وَحْدَه » ، وقد أورد السيوطي هذه الرسالة في معرض إعرابه للحديث الشريف : « مَنْ قَالَ إِذا أَصْبَحَ لاَ إِلـهَ إلاّ الله وَحْدَهُ لاَ شَرِيكَ لَهُ ، لَهُ الْمُلْكُ وَلَهُ الحَمْدُ وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيءٍ قَدِيرٌ ، كَانَ لَهُ كَعِدْل رَقَبة » .

١٠ ـ رسالة « السيوطي »[٨] المسماة : « كرّاسة الأذن في توجيه « لَاها الله إِذَنْ » . وهي مخصّصة لإعراب حديث « . . . لَاهَا الله إِذَنْ لا يعمد الى أَسَد من أُسْد الله يقاتل عن الله وعن رسوله فيعطيك سلبه . . . » .

---

١) انظر عقود الزبرجد ، نسخة دار الكتب رقم (١٩٦٩٦ ب) : ١/١٩٣ .
٢) المصدر السابق : ١/٢٢٠ .
٣) المصدر نفسه : ١/٢٨٨ .
٤) المصدر نفسه : ١/٣٧٦.
٥) المصدر نفسه : ١/٤٣٩.
٦) المصدر نفسه : ٢/١٩.
٧) المصدر نفسه : ٢/٣٢٠.
٨) المصدر نفسه : ٢/٣٢٢.

١١ ـ رسالة « للسيوطي » [١] يجيب فيها على سؤال من الأسكندرية حول إعراب حديث « . . لَا يسْمعُ بِي أَحَدٌ مِنْ هٰذِهِ الأُمَّةِ يَهُودِيّ وَلَا نَصْرَانِيّ ثم يَمُوتُ وَلَمْ يُؤْمِنْ بِالَّذِي أُرْسِلْتُ بِهِ إِلَّا كَانَ مِنْ أَصْحَابِ النَّارِ » .

١٢ ـ رسالة « القسطلاني » [٢] في إعراب حديث « كَلِمَتَانِ خَفِيفَتَانِ عَلَى الِّلسَانِ ، ثَقِيلَتَانِ فِي الْمِيزَانِ ، حَبِيبَتَانِ إِلَى الرَّحْمٰنِ ، سُبْحَانَ اللهِ وَبِحَمْدِهِ سُبْحَانَ اللهِ العَظِيمِ . . » ، وقد أورد السيوطي هذه الرسالة في هامش كتابه ، وذكر أن القسطلاني أوردها في شرحه على البخاري ـ باب فضل التسبيح .

١٣ ـ رسالة الشيخ « كمال الدين بن الهمام » [٣] في إعراب قوله صلى الله عليه وسلم « كَلِمتان خَفِيفتان فِي الّلسان ثَقِيلتان في المِيزان حَبِيبتان إلى الرّحْمن سُبْحان اللهِ وَبِحَمْدِه سُبحانَ اللهِ العظيم » [٤] .

١٤ ـ رسالة الشيخ « تقي الدين السبكي » [٥] المسماة « بَيْنَ مَنْ أَقْسَطُوا وَمَنْ غَلَوْا فِي حُكْمِ مَنْ يَقُولُ : لَوْ » ، وهي في إعراب حديث « إِيَّاكَ واللَّوَّ فإِنَّ اللَّوَّ تَفتَحُ عَمَلَ الشَّيْطانِ » .

كان هذا هو الاتّجاه الأول الذي تجلّت فيه ظاهرة الجَمْع والاستيعاب عند السيوطي ، وهو يَرْمِي إلى جَمْع الكتب والرسائل الخاصة بإعراب الحديث وتضمينها كتابه .

أما الاتّجاه الثاني فهو يَرْمي إلى استقصاء جميع الآراء والأقوال التي تتعلق بكل مسألة من مسائل إعراب الحديث ، ومن أوضح الأمثلة على ذلك إعرابه لحديث : « . . . لَاهَا اللهِ إِذَنْ . . . » [٦] ، فقد ألف السيوطي في هذه المسألة رسالةً سمّاها : « الأذن في توجيه « لاهـا الله اذن » : وذكـر في بدايتهـا أنّ أئمـة اللغة اتفقوا على أن قوله « إِذَنْ » من

---

١) انظر « عقود الزبرجد » نسخة دار الكتب رقم (١٩٦٩٦) : ٢/٣٥٩.

٢) المصدر السابق : ٢/٣٦٩ ، هامش .

٣) المصدر السابق : ٢/٣٧٢ .

٤) نلاحظ أن السيوطي في معرض إعرابه لحديث « كلمتان خفيفتان . . . » أورد رسالتين هما : رقم ١٢ ورقم ١٣ ، فضلًا عن الآراء والأقوال الأخرى ، وهذا أكبر دليل على حرصه على الجمع والاستقصاء .

٥) انظر « عقود الزبرجد » نسخة دار الكتب رقم (١٩٦٩٦ ب) : ٢/٣٩٤ وما بعدها .

٦) انظر هذه الرسالة في « عقود الزبرجد » نسخة دار الكتب رقم (١٩٦٩٦ ب) ج ٢ ص ٣٢٢ وما بعدها .

تصحيف الرواة ، وأن صوابه « لَاها الله ذَا » ، ونازعهم الحافظ ابن حجر ، ثم أورد قول الخطّابي في معالم السُّنن بأن « الهاء » بدل من الواو وكأنه قال : « لَا واللّهِ يكُونُ ذَا » ، ثم قول المازني بأنّ معناه : « لَاهَا الله ذَا يَمِيني » ثم قول أبي زيد بأن « ذَا « زائدة وفيها لغتان المدّ والقَصْر ، ثم قال : قالوا ويلزم الجَرّ بعدها كما يلزم بعد الوَاو ثم أورد قول الجوهري بأن « هـا » للتّنبيه وقد يُقْسَم بها ، ثم أورد قول القاضي عياض في شرح مسلم في قول عائشة في حديث بريره : « لَاهَا الله إِذَنْ » ، وأن صوابه : « لَاهَا اللّهُ ذا » ، ثم أورد قول أبي حاتم في البارع « يقال : « لَاهَا اللّهِ ذَا » في القسم ، والعرب تقوله بالهمز والقياس تَرْكه ، ثم أورد قول ابن القَوَّاس في شرح ألفية ابن معط ، الذي أورد قول الخليل وقول الأخفش ، ثم استشهد بما رواه الحافظ أبو الفرج ابن الجوزي في جامع المسانيد من أحاديث مُنَاظِرَةٍ ، ثم أورد قول أبي البقاء في « إعراب الحديث » ، ثم قول ابن مالك في شرح التسهيل ، ثم قول الكرماني الذي صَحَّحَ المعنى على قول « إِذَنْ » ، ثم قول « صاحب المُفْهم » بأن الرواية المشهورة بالمدّ والهمز ، ثم استشهد بقول النووي في شرح مسلم في حديث « بريرة » ثم بقول المازني الذي اعتبره « لَحْناً » ثم كرر قول الخطابي الأول ، وقول أبي زيد ، وقول أبي حاتم السجستاني ، ثم أورد قول الزركشي في التنقيح بروايته ممدوداً ومقصورا ، ثم قول جماعة من النحاة بأنّ فيه لَحْنَيْن ، هُمَا مَدُّ « ها » وإِثْباتُ الألف في « ذا » ، ثم أورد قول « أبي جنّى » في اللُّمع ، ثم قول « الـرضى » في باب الإِشـارة ، ثم أورد قول الأخفش ثم قول ابن يعيش في شرح المُفَصَّل ، ثم قول الخليل ، ثم قول المبرِّد ، ثم قولاً آخر للأخفش ، ثم أورد رواية القرطبي الذي صَحَّحَ رواية الحديث ونفى عنه الخطأ ، ثم قول الطِّيبي الذي صحح رواية الحديث ومعناه ، ثم أورد السيوطيُّ قول أبي جعفر الغرناطي نزيل حلب الذي تعجّب مِمَّن يُشكِّك في الروايات الثابتة ، ثم قول الحافظ ابن حجر في شرح البخاري ، الذي صحح الرواية وأيَّدها بورود هذه الصيغة في كثير من الأحاديث ، وأورد السيوطي جميع الأحاديث المناظرة واستشهد ببعض الآيات القرآنية من تفسير « ابن جرير » وأبي موسى المَدِينيِّ فى « المُغيث » ، ثم قال في خاتمة الرسالة « وإذا تقرر ذلك أمكن حمل ما ورد من هذه الأحاديث عليه ، فيكون التقدير : « لَا واللّهِ . . . »[1] .

---

١) انظر « عقود الزبرجد » مخطوطة دار الكتب رقم (١٩٦٩٦ ب) ، ج ٢ ص ٣٣٥ .

الظاهرة الرابعة ـ وضوح الشخصية « الحديثية » :.

قضى السيوطي حياته في خدمة السُّنَّة النبوية وعلومها ، وقد أَحْصَيْتُ له ما يربو على مائتي كتاب تتعلق بالحديث الشريف رِوايةً وَدِرَايةً ، ومن هنا قد صَبَغَ مؤلفاته بالصِّبغة الحديثية .

ولو طبقنا هذه الظاهرة على كتاب « عقود الزبرجد » الذي ندرسه ، لوجدناها تتجلى في ثلاثة أشكال :

الأول : الهدف من تأليف الكتاب .

والثاني : ترتيبه واسمه .

والثالث : مادّته ومسائله .

وقد تحدثت عن الهدف الذي حَدَا بالسيوطي الى تأليف هذا الكتاب ، وتحدثت أيضا عن الترتيب الذي سار عليه المؤلف في عرض مسائله ، وألقيت الضوء على اسمَيْ الكتاب كما وضعهما مؤلفه ، ولا داعي لإعادة ذلك هنا .

أما مادة الكتاب فلابدّ من أَنْ نَمْخر عُبابها لإبراز شخصية المؤلف «الحديثية » التي تركت بصماتها الواضحة المتعددة على معظم صفحات الكتاب ومسائله ، ويمكن تتبع هذه البصمات في ثلاثة اتجاهات رئيسية هي :

الأول : إيراد الروايات المتعددة للحديث الواحد .

الثاني : الاستعانة برواية معينة في تأييد توجيه نحوي أو غيره .

الثالث : الاستعانة بالآراء النحوية في تأييد مذهب فقهي أو اعتقادي .

ويدلّ الاتجاه الأول على معرفته الواسعة بروايات الأحاديث وطُرُقِها المتعددة ، وهو في هذا الاتجاه يكتفي بإيراد جميع روايات الحديث مَعْزُوَّة إلى مصادرها ، ومن أمثلته : حديث « لَا يشْكُر اللَّهُ مَنْ لَا يَشْكُرُ النَّاسَ »[1] ، فقد ذكر السيوطي رأي أبي البقاء المؤيد لرواية رفع المضارع « يشكر » في الموضعين ، وأنَّ « مَنْ » بمعنى الذي ، ثم ذَكَر رأياً آخر على جَعْلِ « مَنْ » شرطية ، ثم ذكر رواية الحافظ العراقي في أماليه بأن المعروف

---

١) انظر « عقود الزبرجد » نسخة دار الكتب رقم (١٩٦٩٦ ب) : ١/٤٣ .

المشهور في الرواية النصبُ في اسم « الله » تعالى وفي « النّاس » ثم أورد رواية القاضي أبي بكر بن العربي بأنّه رُوِيَ برفعهما ونصبهما ورفْعِ أحدهما ونصب الآخر ، وختم السيوطي بقوله [1] : « فهذه أربعة أوجه انتهى » .

ولكنّنا نجد السيوطي في مواضع أخرى يسترشد بالروايات في تأييد توجيهاته وآرائه ، ففي حديث [2] : « لَوْلاَ أَنْ لاَ تَدَافَنُوا لَدَعَوْتُ اللّهَ أَنْ يُسْمِعَكُمْ مِنْ عَذَابِ الْقَبْرِ الَّذِي أَسْمَعُ » ، ذكر السيوطي أقوالاً في إعرابه ومعناه ثم قال [3] : « قلت : والذي يخطر لي أنّ « لاَ » زائدةٌ [4] ، وأن معناه : لولا أَنْ تموتوا مِنْ سَماعِه ، فإنَّ القلوب لا تُطِيقُ سماعَهُ فَيُصْعَقُ الانسانُ لِوَقْتِه ، فَكَنَّى عن الموت بالتَّدافُن ، ويُرْشِدُ إليه قولُه في الحديث الآخر : « لَوْ سَمِعَهُ الْإِنسانُ لَصُعِقَ « أيْ : مَاتَ ، وفي مسند أحمد « لَوْلاَ أَنْ تَدَافَنُوا » بإِسْقَاط « لاَ » ، وهو يدلُّ على زيادتها في تلك الرواية .

فالسيوطي استعان بالحديث الآخر ثم برواية مسند أحمد على أن « لا » من زيادات الرُّواة ، لِيُؤَيِّد رأيه في تفسير معنى « لَوْلاَ أَنْ لاَ تَدَافَنُوا » أي « لولا أنْ تموتوا » ، وهو مخالف لرأي « الطِّيبي » الذي أورده السيوطي في بداية تناوله للحديث نفسه ، إذْ فسّر الطيبيُّ المعنى بأنه [5] « لو سمعوا ذلك لتركوا التَّدَافُنَ حَذَراً من عذاب القَبْر ، وَلاَشْتَغَلَ كلٌّ بِخُوَيصَتِهِ حتى يُفْضِي بهم إلى تَرْك التَّدَافُنِ » .

وفوق هذا نجد السيوطي يُسَخِّر النَّحو واللغة لإلقاء الضوء على الخلافات الفقهية والاعتقادية ، ومن ذلك حديث الوضوء : « . . فَمَسَحَ بِرَأْسِهِ » [6] ، فالشافعية يَرَوْن أنّ مَسْحَ بعض الرأس يُجْزِىء في الوضوء ، لأنّ « الباء » في الحديث السابق « للتَّبْعِيض » أي : فَمَسَحَ بِبَعْضِ رَأسِهِ ، وغَيْرُ الشافعية يَرَوْن أنَّ « الباء » للتَّعدية ، يجوزُ حذْفها وإثباتُها ، فيكون المعنى ، فَمَسَحَ رَأْسَهُ وقال آخرون : هي للإلْصاق ، وقال غيرهم : هي زائدة .

---

١) انظر « عقود الزبرجد » مخطوطة دار الكتب رقم (١٩٦٩٦ ب) : ١/٤٤ .

٢) المصدر السابق : ١/٣٠٧ .

٣) المصدر نفسه : ١/٣٠٨ .

٤) يقصد « لا » في قوله : « . . . أَنْ لاَ تَدَافَنُوا » .

٥) عقود الزبرجد : ١/٣٠٧

٦) انظر « عقود الزبرجد » مخطوطة دار الكتب رقم (١٩٦٩٦ ب) : ١/٣٦٣ وما بعدها .

ولكن السيوطي لا يكتفي بإيراد هذه الآراء ، بل يورد قول النّووي بأنّ بعض أهل العربية يَرَوْنَ أنّ الباء إذا دخلت على فعل يتعدّى بنفسه كانت للتّبعيض ، كقوله تعالى : « وَامْسَحُوا بِرؤُوسكم » فان لم يتعد فللإلْصاقِ كقوله تعالى : « وَلْيَطَّوَّفُوا بِالبَيْتِ الْعَتِيقِ » .

وكأَنَّ السيوطي هنا ينتصر للمذهب الشافعي دون أن يُصرِّح بذلك لفْظاً ، لأنه : ما دام الفعل « مَسَحَ » يتعدّى بنفسه دون حاجة إلى الباء ، فما معنى وجود هذه الباء ؟ لابد أن دخولها كان لإفادة معنى آخر ، وهو التبعيض .

ومثال آخر يتعلق بالخلافات الاعتقادية وهو حديث « مَنْ قال أشهدُ أنْ لَا إِلـهَ إِلّا الله وأنّ مُحَمّداً عبدُه ورسولُه وأنَّ عِيسى عبدُ اللّهِ ورسولُه وكلمةٌ أَلْقَاهَا إلى مَرْيَمَ وروحٌ مِنْه . . » [1] ، فقد رُوى أن عظيما من النصارى سمع قارئا يقرأ : « وكَلِمته أَلْقَاها إِلى مَرْيَمَ وَرُوح مِنْه » فقال : هذا دينُ النَّصارى ، يعني هذا يدل على أن عيسى عليه السلام بعضٌ مِنْه ، فأجاب عليّ بن الحسين : أن الله تعالى يقول أيضا : « وَسَخَّرَ لَكُمْ مَا في السَّماوات وما في الأرض جَمِيعاً مِنْه » ، فلو أريد بقوله : « وَرُوح مِنْه » بَعْضٌ مِنْه ، أَو جُزْؤٌ مِنْهُ لكان قوله ههنا : « جميعا منه » معناه : بعضٌ منه أو جُزْءٌ مِنْه ، فأسلم النَّصراني [2] ، ولذا فقد أورد السيوطي قول « الطَّيِّبي » بأنّ الإضافة في « مِنْه » للتَّشْرِيف .

والأمثلة على ذلك كثيرة في الكتاب [3] .

الظاهرة الخامسة ـ وضوح الشخصية « النحوية » :

تتجلّى شخصية السيوطي النّحوية في كتابه « عقود الزبرجد » في أشكال متعددة هي : ـ

---

١) انظر « عقود الزبرجد » مخطوطة دار الكتب رقم (١٩٦٩٦ ب) ١/٣٥٨ وما بعدها .

٢) المصدر السابق ١/٣٥٩.

٣) انظر على سبيل المثال في المصدر السابق : ١/١٨٧ ، ٣٠٢ ، ٣٤١ ، ٣٥٦ ، ٢/١٩ ، ٢٢٧ ، ٢٩٣ ، ٢٩٤ ، ٣٠٦ ، ٣٤١ ، ٣٤٩ ، ٣٥٢ ، ٣٨٤ ، ٣/٥٥ ، ١٠٨ ، ٢٥٥ .

أولا : استقصاء الآراء النحوية التي تتعلق بكل مسألة من مسائل كتابه ، مما يدل على سعة اطّلاعه ، ووفرة محصوله واستيعابه لما سبقه من تراث نحوي .

ثانيا : ترجيح رأي على غيره .

ثالثا : تضعيف الآراء الواردة حول مسألة معيّنة ، والإتْيان برأي جديد يَفْضُلُها .

رابعا : التعقيب على آراء كبار النحاة وبيان ما فاتهم معرفته .

خامسا : تغليط بعضِ الآراء ، وذكر الصواب في ذلك .

سادسا : البدء بذكر رأيه والاستشهاد له بآراء النّحاة الآخرين .

أما الأول فقد استشهدت له فيما سبق ، ولعل في ذلك ما يغني عن التمثيل له هنا .

وأما الثاني : وهو ترجيح رأي على غيره ، فالشواهد عليه كثيرة أذكر منها على سبيل المثال حديث « لَا يَزَالُ النَّاسُ يَتَسَاءَلُونَ حتّى يَقُولُونَ هٰذَا اللّهُ خَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ - بالنون »[1] .

فبعد أن يعالج السيوطي مسألة إثبات النون في « يقولون » بعد « حتى » يذكر قول « زين العرب » بأن لفظ الجلالة «الله » في الحديث السابق عطف بيان لهذا ، وجملة « خَلَقَ . . . » خَبَرُ « هذا » ، ثم يذكر قول الطيبي ، الذي يرى أنّ إعراب « هذا » « مفعولٌ ، » والمعنى حتى يُقَالَ هذا القول ، أو مبتدأ حُذِفَ خَبَرُه ، أو يكون « هذا الله » مبتدأ وخبر ، أو « هذا » : مبتدأ ولفظ الجلالة الله « عطف بيان عليه » ، و « خلق . . . » خبره .

بعد أن يورد السيوطي كل هذه الوجوه يعلق بقوله[2] : « وأَوْلَى الوجوه أنّ « هذا » مبتدأٌ حُذِف خَبَرُه ، لكن تقديره أنْ يُقال : « هذا مُقَرَّرٌ أو مُسَلَّمٌ » وهو أنّ اللّهَ خَلَقَ الخَلْق ، فَمَا تَقُولُ فِي اللّهِ ؟ . . . » .

ومن ترجيحاته التي يؤيدها بالاعتماد على الرواية الصحيحة ، وعلى المعنى المقصود

---

١) انظر « عقود الزبرجد » مخطوطة دار الكتب رقم (١٩٦٩٦ ب) ٣ : ٧٥ ، ٧٦ .

٢) المصدر السابق : ٣/٧٦ .

من الحديث ، ما جاء في حديث « بَدَأَ الإِسْلاَمُ غَرِيباً وَسَيَعُودُ غَرِيباً كَمَا بَدَأَ »[1] .

فقد أورد السيوطي قول القرطبي بأنّ الرّواية في « بَدَأَ » بالهمز وفيه نَظَر ، لأنّ « بَدَأَ » يتعدّى إلى مفعول كقوله تعالى : « كَمَا بَدَأْنَا أَوَّلَ خَلْقٍ نُعِيدُهُ » .

ثم أورد قول صاحب الأفعال بأنّ « بَدَأَ » مَحْمولٌ » على « طَرَأَ » فيكون لازماً ، لأنّ العرب تَحْمِل اللاّزم على المتعدي والمتعدي على اللاّزم . ثم ذكر أنّ بعض أشياخه أنكر الهمز وزعم أنه « بَدَا » بمعنى ظهر غير مهموز .

فقال السيوطي[2] : « وهذا فيه بُعْدٌ من جهة الرواية والمعنى ، فأمّا الرّواية بالهمز فصحيحة النقل عَمَّنْ يُعْتمد على علمه وضَبْطه . وأمّا المعنى فبعيد عن مقصود الحديث ، فإنّ مقصوده أنّ الإسلام نشأ في أول أمره في آحاد النّاس وقلّة ثم انتشر وظهر ، وأنّه سيلحقه من الضعف والاختلاف حتّى لا يبقى إلاّ في آحاد الناس وقلة .

ومن المواضع التي ضعَّف فيها رأي غيره ، وأتى برأي أقوى ، ما جاء في حديث[3] « مَنْ قَالَ حِينَ يُصْبِحُ وَحِينَ يُمْسِي سُبْحان الله وَبِحَمْدِهِ مائة مرّة ، لَمْ يأتِ أَحَدٌ يَوْمَ القِيامةِ بِأَفْضلَ مِمَّا جَاءَ بِهِ إلاّ أحدٌ قَالَ مِثْلَ مَا قَالَ أَو زَادَ عَلَيْهِ » .

فقد أورد السيوطي قول الشيخ أكمل الدين بأنّ[4] : « في الكلام حذف يدل عليه سِيَاقُه وتقديره ـ والله أعلم ـ لَمْ يَأْتِ أحدٌ يومَ القيامةِ بأفْضلَ مِمّا جَاءَ به أوْ بِمِثْلِهِ إلاّ أحدٌ قَالَ مِثْلَ مَا قَالَ أَوْ زَادَ عَلَيْهِ ، ليكون قائلُ الزّائدِ أفضلَ ، والقائلُ مِثْل ما قالَ آتياً بِالْمِثْل ، ولولا التقدير لَزِم أن يكون الآتي بالمِثْلِ آتياً بأَفْضَلَ ، وليس كذلك . . » .

فعلَّق السيوطي على قول الشيخ أكمل الدين قائلا[5] : « الأَوْلَى أن يُجْعل « أو » بمعنى « الواو » أيْ : قَالَ مِثْلَ مَا قَال وَزَادَ عَلَيْهِ ، وحينئذٍ لا يُحتاج إلى تقدير » .

وَمِنَ استدراكه وتعقيبه على آراء النّحاة المشهورين ما جاء في حديث سؤال القبر :

---

١) انظر « عقود الزبرجد » مخطوطة دار الكتب رقم (١٩٦٩٦ ب) : ٣/١٥٤ .
٢) المصدر السابق : ٣/١٥٥ .
٣) المصدر نفسه : ٣/٥٢ .
٤) المصدر نفسه : ٣/٥٢ .
٥) المصدر نفسه : ٣/٥٣ .

« . . فَيَرَاهُمَا كِلاَهُمَا . . »[1] فقد ذكر أبو البقاء أنّ « كِلاهما » في بعض الروايات بالألف وهـو خطأ ، والصّـواب : « كِلَيْهِـما » بالياء لأنه توكيد للمنصوب ، وهي مضافة إلى الضمير فيكون بالياء في النصب والجر لا غير[2] .

وهنا يستدرك السيوطي ما فات أبا البقاء العكبري ، فيذكر قول ابن النّحاس في التعليقه[3] : « للعرب في « كلا » ثلاث لغات ، فمنهم من يجعلها بالألف على كل حال مع المُظْهَر والمُضْمَر ، ومنهم من يجعلها بالألف في الرفع ، وبالياء في النّصب والجرّ مع المُظْهر والمُضمر أيضاً ، ومنهم من يُفَرِّق بين حَالَيْها في المُظْهَر والمُضْمر ، فيجعلها مع المُظْهر بالألف على كلّ حال ، كاللغة الأولى ، ويجعلها مع المُضْمر بالألف رفعاً وبالياء جراً ونصباً ، كاللغة الثانية ، وهذه التفرقة هي اللغة الفصحى » . فالسيوطي هنا يأخذ على العكبري تخطئته لرواية « كلاهما » بالألف ، حين يذكر أنّها تَصِحُّ على بعض لغات العرب .

ومن المـواضـع التي غَلَّطَ فيها غيرَه ، ما جاء في إعراب حديث[4] : « مَنْ عَالَ جَارِيَتَيْنِ حَتّى يَبْلُغَا جَاءَ يَوْمَ القِيَامةِ أَنَا وَهُوَ كَهاتَيْنِ . . »[5] ، فقد ذكر الشيخ أكمل الـدّين في شرح المشارق أنّ في الكلام تقديمًا وتأخيراً ، ففي « جاء » ضمير يعود إلى « مَنْ » وقـولـه « هُوَ » « تأكيد له ، وقـولـه : « أنا » معطوف عليه ، وتقديره : « هُوَ وَأَنَا » ، ثمّ قُدِّم « أنا » لِكَوْنِه صلّى الله عليه وسلم أَصْلاً في تلك الخَصْلة ، أو قُدِّمَ في الذِّكْر لِشَرَفِهِ .

وهنـا يتصـدى السيوطي لهذا التوجيه الإعرابي فيقول : [6] « ليس هذا الإعراب سديداً ، لأنّ تقـديم المعطوف على المعطوف عليه لا يجوز ، والأَوْلَى أنْ يُجعل « أنا » مبتدأ ، و « هو » معطوف عليه ، و « كهاتين » « الخبر ، والجملة حالية بدون « الواو » نحو : «اهْبِطُوا بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌ» .

---

١) انظر « عقود الزبرجد » مخطوطة دار الكتب رقم (١٩٦٩٦ ب) : ١/٢٤٢ .
٢) المصدر السابق : ١/٢٤٢ ، وانظر أيضا « اعراب الحديث النبوي للعكبري : ٤٨ .
٣) «عقود الزبرجد » مخطوطة دار الكتب رقم (١٩٦٩٦ ب) : ١/٢٤٣ .
٤) المصدر السابق : ١/٩٠ .
٥) الحديث في صحيح مسلم ـ باب فضل الإحسان إلى البنات ـ رقم (٢٦٣١) ، وهو بلفظ : « تبلغا » بالتاء .
٦) انظر عقود الزبرجد مخطوطة دار الكتب رقم (١٩٦٩٦ ب) ١/٩٠ ، ٩١.

ومن المواضع التي تتجلى فيها شخصيّة السيوطي النّحوية ، تلك الأحاديث التي يَبْدأُ إعرابَها برَأْيِهِ هُوَ ، ثم يستشهد لرأيه بأقوال كبار النّحاة ، مِمّا يُعَزِّز اطمئنان القارىء إلى ما ذهب إليه ، ومن أمثلة ذلك حديث [1] : « أَلاَ سَائِلَ يُعْطَى ، أَلاَ دَاعٍ يُجَابُ ، أَلاَ سَقِيمَ يَسْتَشْفِي فَيُشْفَى ، أَلاَ مُذْنِبَ يَسْتَغْفِرُ فَيُغْفَرُ لَهُ » .

بدأ السيوطي اعراب هذا الحديث بقوله : « قلت : « ألا » هذه ليست التي للاستفتاح ، ولا التي للعرض والتحضيض ، لأنّها تختصّ بالفعل ، بل هي المركبة من « همزة الاستفهام » و « لا » النافية للجنس .

ثم قال : « قال الأندلسي : وقد تكون « ألا » مركّبةً من همزة الاستفهام و « لا » ، ويكون لها حينئذ معنيان : الإنكار والتوبيخ ، والثاني التمنّي ، ولا يتغير حكمها ولا عملها عما كانت عليه قبل التركيب .

ثم قال : « وقال ابن مالك في شرح التسهيل : إذا اقترنت همزة الاستفهام بـ « لا » في غير تمنٍّ وعَرْضٍ فلها مع مصحوبها من تركيبٍ وعَمَلٍ ما كان لها قبل الاقتران ، نحو : « لا رجل في الدار » بالفتح ، قال الشاعر :

أَلاَ طِعَانَ أَلاَ فُرْسَانَ عَادِية . .

وقال : أَلاَ ارْعِوَاءَ لِمَنْ وَلَّتْ شَبِيبَتُهُ .

ثم قال السيوطي : « وزعم الشلوبين : أنّه لا يقع لمجرد الاستفهام عن النفي دون إنكار وتوبيخ ، ورد عليه الجزولي بإجازة ذلك .

ثم ختم السيوطي هذه الآراء بقوله : « والصحيح أن ذلك جائز لكنه قليل ، ومثال ورودها في تمنٍّ قوله :

أَلاَ عُمْرَ وَلَّى مُسْتَطَاعٌ رُجُوعُهُ فَيَرْأَبَ مَا أَثْأَتْ يَدُ الغَفَلاَتِ [2]

فنصب « يَرْأَبُ » لأنّه جواب تمنٍّ مقرون بالفاء » .

---

١) انظر « عقود الزبرجد » مخطوطة دار الكتب رقم (١٩٦٩٦ ب) : ٣/١٣٤ ، ١٣٥ .

٢) مجهول القائل : انظر مغنى اللبيب : ٩٧ ، وشرح ابن عقيل ٢/٢٣ .

مصادر البحث ومراجعه :

١ ـ اعراب الحديث النبوي ـ العكبري ـ أبو البقاء عبد الاله بن الحسين (ت ٦١٦ هـ) ط زيد ابن ثابت ، دمشق ١٣٩٧ هـ ـ ١٩٧٧ م .

٢ ـ التحدث بنعمة الله ـ السيوطي ـ جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر (ت ٩١١ هـ) ، تحقيق اليزابيث ماري سارتين ، ط المطبعة العربية الحديثة ـ القاهرة ١٩٧٢ م .

٣ ـ شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح ـ ابن مالك ـ جمال الدين محمد بن عبد الله الطائي (ت ٦٧٢ هـ) ط دار الكتب العلمية ـ بيروت لبنان .

٤ ـ حسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة ـ السيوطي ـ جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر (ت ٩١١ هـ) تحقيق محمد أبي الفضل ابراهيم ، ط الموسوعات ـ القاهرة ، ١٣٢١ هـ .

٥ ـ شرح بن عقيل على ألفية ابن مالك ـ ابن عقيل ـ بهاء الدين عبد الله (ت ٧٦٩ هـ) ، ط دار الفكر ـ بيروت ١٣٩٤ هـ .

٦ ـ شرح المفصل ـ ابن يعيش ـ موفق الدين يعيش بن علي (ت ٦٤٣ هـ) ، ط عالم الكتب ـ بيروت ، ومكتبة المتنبي ـ القاهرة .

٧ ـ صحيح مسلم ـ مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري (ت ٢٦٥ هـ) ، ط المكتبة المصرية ـ القاهرة .

٨ ـ عقود الزبرجد على مسند الامام أحمد ـ السيوطي ـ جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر (ت ٩١١ هـ) ، مخطوط رقم ٩٢ حديث في دار الكتب المصرية ، ورقم ٨٥٧ حديث طلعت في دار الكتب المصرية ورقم ١٩٦٩٦ ب في دار الكتب المصرية ورقم ٣٢٢ حديث ميكروفيلم عن أيا صوفيا في معهد احياء المخطوطات العربية بالقاهرة .

٩ ـ مغني اللبيب عن كتب الأعاريب ـ ابن هشام ـ جمال الدين ابن هشام الأنصاري (ت ٧٦١ هـ) ط دار الفكر ، بيروت ١٩٧٩ م .

١٠ ـ النهاية في غريب الحديث والأثر ـ ابن الأثير ـ مجد الدين أبو السعادات المبارك ابن محمد (ت ٦٠٦ هـ) . ط دار احياء الكتب العربية ١٣٨٣ هـ ـ ١٩٦٣ م .